

قرار مجلس المنافسة عدد 122/ق/2021 صادر في 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021) المتعلق بتولي شركة «Crédit Agricole» المراقبة الحصرية المباشرة عبر اقتناء مجموع رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة به لشركة «Olinn Invest S.A.S» و«Olinn S.A.S».

---

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021) طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وبعد تأكيد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس :

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبيّغ إلى مجلس المنافسة بفرض دراستها والتريخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد سقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطني لسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Crédit Agricole Leasing & Factoring S.A» عبر اقتناه مجموع رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة به لشركة «Olinn S.A.S» و«Olinn Invest S.A.S»، وبالتالي فهي تشكل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن هذه العملية تخضع للرازمهة التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهما : تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652، وتجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي المنجز بال المغرب من طرف اثنين على الأقل من المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين المعينين، والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هما على التوالي :  
- الطرف المقتنى : «Crédit Agricole Leasing & Factoring S.A» وهي شركة مجهولة خاضعة للقانون الفرنسي، وتابعة بنسبة 99.99% للمجموعة البنكية والمالية الفرنسية «Crédit Agricole S.A.» تنشط من خلال مختلف الشركات التابعة لها في مجالات الإيجار التمويلي (Crédit bail) والعمولة (Affacturage) وتمويل الطاقات المتتجدة في فرنسا وفي أوروبا، ويتمثل تواجد الطرف المقتنى في المغرب عبر مساهمتها في شركة «Crédit du Maroc Leasing and Factoring s.a»

- الجهة المستهدفة : وت تكون من فرع المجموعة الفرنسية Olinn Groupe المتخصصة في مجال الإدارة المالية التشغيلية للمعدات المهنية، حيث تقدم خدمات التوريد والتمويل واسترداد وتجديد المعدات المهنية، وهما على التوالي :

وعلى طلب تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 113/ع.ت.إ/2021 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1443 (8 أكتوبر 2021)، والمتصل بتولي شركة «Crédit Agricole Leasing & Factoring S.A» مجموع رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة به لشركة «Olinn S.A.S» و «Olinn Invest S.A.S» ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعيashi تحت عدد 126/ المؤرخ في 4 ربيع الأول 1443 (11 أكتوبر 2021) والقاضي بتعيين السيد وائل الصباجي مقرراً في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛ وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 19 من ربيع الأول 1443 (26 أكتوبر 2021) :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي في الموقع الإلكتروني للمجلس، وباحدي الجرائد الوطنية بتاريخ 21 من ربيع الأول 1443 (28 أكتوبر 2021) والذي يمنح أجل خمسة (5) أيام للأغير المعينين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وحيث إن الفاعلين في السوق المعنية بمجال بيع أجهزة المعلومات «المجدة» (reconditionné) في المغرب، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظرير من ملف التبليغ بتاريخ 22 من ربيع الأول 1443 (29 أكتوبر 2021) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المبنية عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021) :

وحيث إن المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور تقتضي أنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع مذكرة تفاهم مبرمة بين الأطراف المعنية بتاريخ 9 سبتمبر 2021 (ما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12) ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليها أعلاه ؛

قرر ما يلي :

## المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 113/ع.ت.إ/2021 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1443 (8 أكتوبر 2021)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

## المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولى شركة «Crédit Agricole Leasing & Factoring S.A» المراقبة الحصرية المباشرة عبر اقتناء مجموع رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة به لشركة «Olinn Invest S.A.S» و «Olinn S.A.S».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021) طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلقة بمجلس المنافسة، وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس الجلسة، والسيدة جهان بن يوسف، والسادة : عبد الغني أستينية، عبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

عبد الغني أستينية. جهان بن يوسف.

حسن أبو عبد المجيد. عبد اللطيف المقدم.

• Olinn Invest S.A.S هي شركة مساهمة مبسطة خاضعة للقانون الفرنسي، تم إنشاؤها سنة 2018، وهي متخصصة في مجال إدارة الصناديق لفائدة مجموعة Olinn Group :

• Olinn S.A.S هي شركة مساهمة مبسطة خاضعة للقانون الفرنسي، تم إنشاؤها سنة 2018، وتعتبر الشركة القابضة لمجموعة Olinn Group :

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المذكورة خالل جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، تدرج في إطار استراتيجية مجموعة «Crédit Agricole» وفرعها «Crédit Agricole Leasing & Factoring S.A» لتعزيز تواجدها في مجال التمويل الإيجاري وإدارة المعدات للشركات والمهنيين في أوروبا، من خلال الاستحواذ على مجموعة Olinn التي شهدت نمواً مهماً على مدار ثلاث سنوات الماضية ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة، واستناداً إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقها : سوق المنتوج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، والملحق بالمرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعنى بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، خلص التحقيق إلى أن السوق المعنية بهذه العملية هي : سوق بيع أجهزة المعلومات في المغرب ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظراً لكون حضور الشركة المستبدفة بال المغرب يقتصر في مجال بيع أجهزة المعلومات «المجدة»، ولكن الشركة المقتنة ليس لها تواجد أو نشاط في السوق المغاربية المعنية، وبالنظر إلى طبيعة الطلب وخصائص السوق، فإن التحديد الجغرافي يبقى ذا بعد وطني، ويمكن أن يبقى مفتوحاً دون تقسيم أدق نظراً لكون العملية ليس لها أي تأثير على المنافسة داخل السوق المذكورة ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أبان على أن السوق الوطنية لن تتأثر بعملية التركيز الحالية نظراً لأن الشركة المقتنة لا وجود لها في السوق الوطنية المعنية، وهو الأمر الذي لن يغير من الوضعية التنافسية الحالية ولن يؤدي إلى إغلاق السوق الوطنية المعنية ؛

وحيث إن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ الحالي لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية،